

تقرير

لم يكن ينقص أهالي باب التبانة والقبة إلا شح المياه كي يكتمل صيفهم. فمهد بداية تموز الماضي، يشكو هؤلاء من أزمة مياه لم يعتادوها في مدينتهم التي كانت تأتيها المياه بشكل دائم، حتى في «عز» الشح. هذه الشكاوى فتحت الباب للحديث عن أزمات أخرى تسببت بهذا الأمر، لعل أهمها «التقنين» واهتراء شبكات التوزيع

أزمة مياه في التبانة والقبة الحق على الكهربائي... والشبكة القديمة!

ناريان الشمعة

يوماً بعد يوم، تكثرت شكاوى المواطنين في منطقتي باب التبانة والقبة من «قلة» المياه الواصلة إليهم، فمهد بداية تموز، يعيش هؤلاء على وقع شح المياه، أو بالأحرى، وصولها بطريقة متقطعة، في «عز» حاجتهم إليها. ولعل ما يزيد الطين بلة هنا أن الأزمة تترافق مع حر الصيف القاتل الذي لا طاقة لأهالي البلاد الفقيرة على تحمّل أزمته باتت مضاعفة.

هذه الشكاوى، التي لم يتوقّف عدادها إلى الآن، تطالب المعنيين بتوضيح ما الذي يجري؟ وكيف ستحل الأزمة؟

في ما يخص منطقة القبة التي تتغذى من خزان العيرونية البالغة سعته ثلاثين ألف متر مكعب، فقد أدى «انخفاض مستوى المياه فيه إلى ضعف الضغط فقط، الأمر الذي سيؤثر على استدامة الخدمة المقدمة للأبنية المذكورة التي تعاني من تقطع الخدمة». ويمكن تلافي هذا الأمر، في حال تأمين التيار الكهربائي طوال اليوم، ولكن، بما أن التيار «الرسمي» ليس ثابتاً دوامه، فقد استعين «بمولد كهربائي خلال فترات التقنين لتأمين التيار الكهربائي لضخ المياه من بئر الجسر

الذي يؤمن المياه لخزان العيرونية». هكذا، تجري الأمور في الحالات الطبيعية. ولكن في حال حدوث خلل «في عمل مجموعة الضخ عند

مشروعان لإعادة تاهيك الشبكة الجديدة في التبانة وحفر بئر جديدة في حرم خزان القبة

البئر أو في المولد الكهربائي، فمن الطبيعي أن يؤثر هذا الأمر على مستوى حجم المياه الذي تؤمنه

كافياً لسد الحاجة». هذا الأمر أدى إلى انقطاع جزئي للمياه «وليس إلى انقطاع تام، إذ أننا لم نتمكن من ضخ المياه طوال النهار كما اعتاد المواطنون، فالمياه تبقى مؤمنة، لكن ليس بشكل كاف».

ولفت إلى أن «زيادة في الطلب حصلت نتيجة للأحداث الجارية في سوريا خلال العامين الماضيين، ليس فقط في طرابلس بل في جميع أنحاء شمال لبنان».

انطلاقاً مما يجري، أطلقت المصلحة، أخيراً، «مشروعين لمنطقة القبة لضمان استدامة الخدمة وتحسين

البئر لخزان العيرونية، وبالتالي على مستوى المياه في الخزان، وبطبيعة الحال على استمرارية واستدامة الخدمة في المنطقة». وهذا ما يحدث اليوم، «حيث أصاب المولد عطل أدى إلى توقف البئر عن العمل بشكل تام، خلال فترات انقطاع التيار الكهربائي جراء التقنين، الأمر الذي أدى إلى انخفاض في حجم المياه التي تضخها البئر إلى خزان العيرونية، ولم يكن حجم المياه الذي تمكنت المؤسسة من ضخه من خزان المنار في أبي سمراء إلى الخزان، سعيًا للاستعاضة عن توقف البئر،

كريم: المياه تبقى مؤمنة، لكن ليس بشكل كاف» (مروان طحطح)



حول هذا السؤال، يجيب رئيس مصلحة استثمار طرابلس وجوارها، المهندس جمال كريم، قائلاً إن «الأمور ليست بهذا السوء». ينطلق كريم في حديثه من الجانب المشرق، فيشير إلى أن طرابلس «تنعم» منذ أكثر من عشر سنوات بخدمة مياه صالحة للشرب «24/24، وقد صنّفت هذه الخدمة من قبل المؤسسات المحلية والدولية بأنها أفضل خدمة مياه في لبنان». ويستطرد بالقول إن «المدينة لم تشعر عملياً بتغيير في تموينها بالمياه خلال فترة الجفاف التي عانى منها لبنان خلال صيف عام 2014». هذا في المبدأ، أما على أرض الواقع، فماذا عن الشكاوى؟ يقول كريم إن «الشكاوى انحصرت بالمشاريع السكنية المسماة مشاريع مطر ونشابية وغانم والأبنية في شارع ابن سينا والشارع الجديد في القبة، وقد ظهرت نهاية شهر رمضان الماضي». ولئن كان كريم يعتبر أن هذه الشكاوى «مشروعة»، إلا أنه يؤكد أن «المياه لم تنقطع بشكل تام، وبقيت تؤمن احتياجات السكان، وإن كان لساعات محدّدة من اليوم».

أزمة ضح في القبة

إذاً، لا انقطاع تاماً في المياه، يحسم كريم. من هنا، ينطلق للحديث عن أزمة «ضعف في ضغط المياه» وأزمة انقطاع التيار الكهربائي. وفي هذا الإطار، يشير إلى أنه

متابعة

مياومو الكهربائي: قل لي حاجة... أيّ حاجة

فانت الحاج

أعلن سيزار أبي خليل، مستشار رئيس التيار الوطني الحر الوزير جبران باسيل، أننا «لن نوافق على صيغة حل ملف مياومي مؤسسة كهرباء لبنان خارج إطار تطبيق القانون 287 الذي أجاز للمؤسسة ملء المراكز الشاغرة. وبحسب مذكرة 7 آب 2014، تم تحديد حاجات المؤسسة بـ 897 مركزاً، ومن يريد غير ذلك فليعدّل القانون في مجلس النواب».

هذا ما قاله أبي خليل لـ «الأخبار» بعد مرور 5 أيام على اجتماع اللجنة الحزبية، إذ لم يصدر حتى الآن أي بيان رسمي بالاقترحات أو الحلول التي تم تداولها بشأن تخيبت الناجحين الفائزين في مباراة مجلس الخدمة المدنية عن الفئة الرابعة (1/4 و 2/4). أبي خليل أشار إلى أن «المياومين يخضعون حالياً لمباراة بناء على حاجات، وليس لفحص ناجح وراسب، وليس صحيحاً أننا وافقنا

يوماً على أخذ كل الناجحين»، سائلاً: «لماذا لا ينتفض الناجحون في مباريات لمجلس الخدمة في قطاعات أخرى؟». وقال: «ما يحصل اليوم من اعتصام في صالة الزبائن في المركز الرئيسي وإقفال دوائر في الجنوب والبقاع هو مخالف للقانون». أبي خليل أحال مجدداً التصريح بشأن وقائع الاجتماع الحزبي الذي عقد الاثنين الماضي إلى وزير الزراعة أكرم شهيب، راعي الاتفاق السياسي الذي أنهى انتفاضة 2014. وتفيد

المعلومات بأن أبي خليل أبلغ شهيب أن قيادة التيار تتمسك بهذا الموقف الحاسم لجهة التقيد بالأنظمة والقوانين التي ترعى الولوج إلى المؤسسة العامة، وهي غير منفتحة على طروحات غير قانونية. المياومون المضربون استغربوا هذا الموقف «خصوصاً أن العبارة الأساسية في الاتفاق السياسي التي جعلتنا ننهي الاعتصام كانت: كل من ينجح في المباراة يدخل خلال سنتين إلى ملاك المؤسسة». سألوا:

«إذا لم ينص الاتفاق على أخذ كل الناجحين، فلماذا إذا فتحنا بوابات المؤسسة؟ ألم يحصل ذلك بناءً على تلميحات حصلنا عليها؟». قالوا إنهم وقّعوا وثيقة لفك الاعتصام في المكتب العمالي لحركة أمل، بناءً على وعود أكيدة في هذا الاتجاه، فشو عدا ما بدأ؟ ومن هي الجهة السياسية التي تخل اليوم بالوعد للمياومين؟ ومن يضمن لنا بأن لا يتكرر الوضع نفسه في مباراة الفئة الخامسة؟